٢- الإدارة البيئية

شهدت اليمن نهضة تنموية شاملة منذ التسعينيات أثرت على حياة الإنسان اليمني وأوجه الحياة فيها، وقد عملت هذه النهضة على تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات واحتياجات المجتمع المتزايدة مع الزيادة السكانية وبما يكفل تحقيق أقصى درجات التقدم والرفاهية وتحسين نوعية الحياة دون إعطاء الاهتمام الكافي لقضايا البيئة.

ومنذ أوائل التسعينيات أدركت الحكومة أهمية حماية البيئة نتيجة لتزايد الضغط على الموارد الطبيعية في تلبية متطلبات التنمية واحتياجات السكان المتنامية مع النمو السكاني المتسارع بمعدلات عالية وصلت إلى ٣,٥ % إضافة إلى ارتفاع معدلات التلوث المصاحبة للأنشطة التنموية والاجتماعية. وتعمقت هذه القناعة بادراك العلاقة الوثيقة التي تربط البيئة بالتنمية، وانه لا يمكن تبادل إحداهما وتحقيق تقدم فيه بمعزل عن الأخرى باعتبار أن الموارد الطبيعية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية، وتحقيق تنمية مستدامة تتطلب الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها، وضمان قدراتها على الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون إنقاص قدرتها على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

ارتقى العمل البيئي في إصدار قانون حماية البيئة عام ١٩٩٥م، ومع تطور العمل البيئي وضعت اليمن الشأن البيئي ضمن أولوياتها، ويؤكد ذلك إضافة حماية البيئة في التعديلات الدستورية وإنشاء وزارة للسياحة والبيئة عام ٢٠٠١م ، أما في الجانب غير الرسمي فقد انعكس الاهتمام بالبيئة بإنشاء جمعيات غير حكومية معنية بحماية البيئة، كما تزايد اهتمام الباحثين والدارسين والمؤسسات الأكاديمية بالبحوث والدراسات العلمية في الميادين البيئية والتعليم البيئي.

٢-١-١- مهام واختصاصات الهيئة العامة لحماية البيئة

نظراً لأهمية الدور المناط بالهيئة المتمثل في عملية التنسيق والربط بين الجهات المختصة بالبيئة والإدارة البيئية فقد ظهر هذا التنسيق والربط جلياً في تشكيل وزارة للسياحة والبيئة والاهتمام الذي أولته الحكومة في هذا الجانب.والى جانب الهيئة هناك عدة أجهزة تقوم بدور إدارة الموارد الطبيعية إلى جانب الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية.وتتمثل المهام والاختصاصات في آلاتي:

- وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لحماية البيئة المقترحة والمعتمدة من قبل الوزير والعمل على تنفيذها.
- تنفيذ الخطط الوطنية لحماية البيئة المقترحة والمعتمدة من قبل الوزير.
- اقتراح وتنفيذ المشروعات البيئية التجريبية الرائدة التي تضطلع بها الهيئة.
- إعداد مشاريع القوانين واللوائح اللازمة لحماية البيئة ومتابعة تنفيذها.
- دراسة الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحماية البيئة بالتنسيق مع الوزارة وإبداء الرأي الفني عن مدى إمكانية الانضمام إليها.
- التنسيق في مجال حماية البيئة بين الجهات المختصة ومتابعة وتقييم نشاطها وتنمية العلاقة مع المنظمات والمراكز الإقليمية والدولية المعنية بحماية البيئة.
- وضع سياسات وخطط لتأهيل الكوادر الوطنية في مجالات البيئة المختلفة، والتنسيق مع الجهات المختصة بتنمية الموارد البشرية بشأن تنفيذها.
- وضع المعايير الوطنية الكفيلة بحماية البيئة من التلوث والضوابط الكفيلة بالحد من تدهور الموارد الطبيعية المتجددة.
- تعزيز البرامج البيئية، من خلال جمع المعلومات واستخدام التقنيات الملائمة وإعداد التقارير المنتظمة عن حالة البيئة وتطبيق نظام للمراقبة البيئية بما يكفل إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة التدهور البيئي.

- وضع الإطار العام لبرامج التثقيف والتوعية البيئية بهدف نشر الوعي البيئي، والتنسيق مع الجهـات ذات العلاقة.
- تقييم دراسات الأثر البيئي للمشروعات ذات الأثر البيئي أو المحتمل تأثيرها على البيئـة وتكيفهـا وفقـاً للمستويات والمعايير المعتمدة.
- وضع برامج فعالة للتعاون الدولي في مجالات حماية البيئة وتكييف الموارد وتعزيزها وفقـاً لأولويـات البيئية وتوجهات السياسة العامة للدولة.
- الإشراف على صندوق حماية البيئة.
- تقديم المشورة الفنية للوحدات الحكومية وكافة القطاعات الاقتصادية في مجالات حماية البيئـة، ويـنظم أسلوب تقديم المشورة الفنية بقرار من رئيس الهيئة.
- تنظيم ندوات ولقاءات علمية، وكذلك تمثيل الجمهورية اليمنية في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية.
- إعداد اللوائح والأنظمة ذات العلاقة بحماية البيئة وبما يتفق وقانون حماية البيئة النافذ.
- تنفيذ أي مهام أخرى تتصل بطبيعة وظيفة الهيئة أو تكلف بها الهيئة من قبل الوزير.

٢-١-٢- تطوير التنظيم المؤسسي

إدراكا من برنامج الحكومة لضرورة الارتقاء بالعمل البيئي وتفادي المشـكلات البيئيـة فقـد رأت الحكومة أهمية إنشاء وزارة للسياحة والبيئة عام٢٠٠١ م والهيئة العامة لحماية البيئة، لهذا فقد عمدت الوزارة والهيئة إلى إصدار مشروع اللائحة التنظيمية الجديدة لتفي بمتطلبات المرحلة الراهنـة، وقـد شـملت عـدة اختصاصات من شأنها أن تقوم بعملية متكاملة في حماية البيئة ، إلى جانب تأسـيس عـدد مـن المكاتـب والوحدات من شأنها أن تسهم في الحفاظ على البيئة. ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- وحدة تغير المناخ.
- وحدة الأوزون.
- وحدة مشروع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- مكتب تنسيق للهيئة بجزيرة سقطرى.
- وحدة السموم.
- اللجنة الوطنية للإنسان والمحيط الحيوي.
- إعلان كل من شرمه بمحافظة حضرموت وبرع بمحافظة الحديدة كمحميات طبيعية.
- إعلان مديرية عتمة بمحافظة ذمار وحوف بمحافظة المهرة كمحميات طبيعية.

٢-١-٣- مشكلات الإدارة البيئية: تتلخص هذه المشكلات في:

- عدم الكفاية في الجانب المؤسسي ، البيئي ، التنظيمي ، ونقص في المعلومات في الهيئة العامـة لحمايـة البيئة وعلى مستوى الأجهزة القطاعيه.
- عدم الوضوح لدى القيادات في الوزارات التنفيذية بشأن اختصاصها في مجال الإدارة البيئية ومهام الهيئة العامة لحماية البيئة.
- ضعف مستوى الوعي البيئي.
- الافتقار إلى المعايير والمقاييس البيئية، والافتقار إلى الاختصاصـين المحليـين، والمعـدات والأجهـزة اللازمة.
- الضعف في التشريعات البيئية وعدم وجود اللوائح التنظيمية لها.
- ضعف المنظمات غير الحكومية المختصة بالجوانب البيئية وعدم كفاية اتصالها بالمجتمع على المسـتوى المحلي.
- عدم الكفاية في التمويل لتعزيز البناء المؤسسي البيئي.

٢-١-٤- إنجازات الإدارة البيئية

على الرغم من حداثة العمل البيئي وشحة الإمكانيات فإن الإدارة البيئية استطاعت تحقيق مجموعة من الإنجازات التي أسهمت في ارتقاء العمل البيئي وربط البيئة بالتنمية، ومهدت الطريق إلى إرساء إطار الإدارة البيئية السليمة وتطور العمل البيئي وذلك من خلال الآتي:

- رسم السياسة العامة وخطة عمل البيئة التي استند إليها في استيعاب البيئة في الخطة الخمسية وسياسات وخطط العمل القطاعيه، وإضافة إلى المشاركة مع الجهات المعنية في رسم السياسات القطاعيه.
- وضع الإطار التشريعي العام لحماية البيئة الذي يشكل مظلة للتشريعات والقوانين البيئية.
- رصد وتقييم وضع البيئة وتأسيس نظام للمعلومات البيئية، وإنشاء مكتبة بيئية، ونواة لمراقبة نوعية الهواء.
- رفع مستوى الوعي البيئي، والتمهيد لإدراج البيئة في التعليم الأساسي والعالي، وتشجيع المنظمات غير الحكومية المعنية.
- إجراء مجموعة من الدراسات والبحوث حول أوضاع عناصر البيئة المختلفة وتوفير المعلومات للجهات ذات العلاقة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالبيئة والتنمية وإشراكها بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وذلك من خلال رسم السياسات ووضع التشريعات ودراسة القضايا البيئية.
- وضع سياسة وآلية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات، والتصدي لبعض المخاطر البيئية، وتعزيز التنسيق في العمل البيئي على المستوى العربي والإقليمي والدولي وذلك مع الجهات والمنظمات ذات العلاقة.
- استقطاب وتوفير بعض المشروعات البيئية والتمويل الأجنبي لدعم الهيئة وأنشطة حماية البيئة في بعض الوزارات المعنية.
- التمهيد والترتيب للانضمام إلى مجموعة من المنظمات والاتفاقيات الدولية حول البيئة وتمثيل اليمن في المؤتمرات واللجان والاجتماعات العربية والدولية المعنية بالبيئة.
- تشجيع وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال الإدارة والعلوم البيئية والقضايا الفنية المرتبطة بها.
- وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهتها الإدارة البيئية وحاجات العمل البيئي وشحة الإمكانيات فإن الإدارة البيئية سعت إلى تحقيق أهداف إنشاء وتطوير مفهوم حماية البيئة والارتقاء بالعمل البيئي. و يمكن تلخيص أهم الإنجازات على النحو التالي:

٢-١-٥- السياسات والتخطيط البيئي

- خطة العمل الوطنية للبيئة عام ١٩٩٦م بالتنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية وبالاستفادة من الخبراء الاختصاصيين اليمنيين وبمشاركة من الجهات الرسمية وغير الرسمية والقطاع الخاص تم إنجاز الخطة وحددت أولويات المشكلات وهي كالتالي:
  - استنزاف وتلوث موارد المياه.
  - تدهور موارد الأراضي ومكافحة التصحر.
  - تدهور الموائل والتنوع الحيوي.
  - إدارة المخلفات.
- تضمين القضايا البيئية في الخطة الخمسية الثانية ٩٦-٢٠٠٠م.
- دمج المكون البيئي في الخطط والبرامج الصناعية.
- استراتيجية وخطة عمل التنوع الحيوي ١٩٩٩م.

هدفت هذه الوثيقة إلى تلافي الاتجاهات السلبية الحالية وذلك من خلال تبني المجهودات الشعبية، وتوفير الدعم الفني والمادي. ومن خلال إعداد الخطة تم جمع المعلومات حول التنوع الحيوي في اليمن للبيئيات الساحلية من أشجار الشورى (المانجروف) والشعب المرجانية، والأراضي المرتفعة الصحراوية، وعدد من الأصناف الفريدة من النباتات والحيوانات الأليفة والبرية.

- خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر.
- استراتيجية وخطة العمل الوطنية للسكان فيما يتعلق بالسكان والبيئة.
- استراتيجية الصحة العامة فيما يتعلق بالصحة العامة والسكان.
- مسح لمعرفة الكميات المستخدمة من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون على مستوى الجمهورية.
- البرنامج القطري وخطة العمل الوطنية للتخلص التدريجي من المواد المستنفذة للأوزون وإحـلال المـواد الصديقة.
- مسح ميداني لقطاع التثليج في الجمهورية اليمنية وتحديث المعلومات.
- البلاغ الوطني حول تغير المناخ.

٢-١-٦- التشريعات البيئية

- قانون حماية البيئة رقم (٢٦) لعام ١٩٩٥م
- مشروع قانون المياه.
- تقييم التشريعات البيئية.
- تقييم اللوائح المنظمة للجهات العاملة في مجال البيئة.

٢-١-٧- المواصفات والمقاييس

- معايير اختيار مقالب القمامة.
- قرار بشان زيادة سماكة البلاستيك.
- مواصفات مياه الشرب والمياه العادمة والمياه المعبأة.
- خصخصة خدمات جمع وتصريف القمامة في أمانة العاصمة والمدن الرئيسية.

٢-١-٨- الدراسات البيئة

نفذت الهيئة العديد من الدراسات البيئية بالتنسيق مع الجهات المعنية منها: انجراف التربـة ، إدارة السواحل، مشكلة الزيوت العادمة، المخلفات البلاستيكية، وضع مقالب القمامة،تلوث البيئة البحرية في منطقـة البحر الأحمر، تلوث مياه حوض صنعاء، الملامح البيئية لبعض المحافظات، التقرير الوطني حـول البيئـة والتنمية عام ١٩٩٢م، استخدام المبيدات في زراعة القات، دراسة توثيقيه لطرق الري القديمة في حضرموت وشبوة ، الخارطة النباتية في الجزء الغربي الشمالي للجمهورية اليمنية، التشريعات البيئية في اليمن، كتـاب الطيور، دليل الخبراء العاملين في مجال البيئة في اليمن، دليل التشريعات البيئية في اليمن، دليل الجهات ذات العلاقة بالبيئة، إحصاءات الإنبعاثات الغازية وغيرها من الدراسات والبحوث.

٢-١-٩- الاتفاقيات الدولية

اقتناعاً من الجمهورية اليمنية بأهمية التعاون الدولي والإقليمي، فقد أصبحت اليمن عضواً فعالاً فـي العديـد من الاتفاقيات الدولية وهي على النحو التالي:-

- الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ.
- الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
- برتوكول مونتريال بشان المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلات بروتوكول مونتريال.
- تعديلات لندن.
- تعديلات كوبنهاجن.
- تعديلات مونتريال.
- اتفاقية بازل لمراقبة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.
- الاتفاقية الدولية للمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض من مجموع الحيوانات والنباتات البرية.

٢-١-١٠- التوعية البيئية

تهدف أنشطة وبرامج البيئة إلى نشر تعزيز الوعي البيئي من خلال توصيل رسائل توعويه تعني بالقضايا البيئية إلى مجموعات وفئات مستهدفة عبر وسائل وأدوات مناسبة بهدف تغيير سلوكيات وممارسات هذه الفئات إيجابيا. كما تنظم الهيئة في حدود إمكانياتها المتواضعة العديد من الفعاليات والأنشطة، كالندوات وورش العمل وإقامة المعسكرات الصيفية لطلاب المدارس، وتأسيس الأندية البيئية في المدارس ، وفي عدد من محافظات الجمهورية ، إلى جانب مشاركة بلادنا في الاحتفالات والمناسبات البيئية العربية والدولية ، وإعداد وبث أفلام على شاشات التلفاز تعالج القضايا البيئية ، وإصدار عدد من النشرات والكتيبات حول القضايا البيئية ، وتزويد الصحف المحلية بالأخبار والمقالات البيئية .

٢-١-١١- المعلومات البيئية

تعتبر إدارة المعلومات البيئية الركيزة الأساسية في عملية التخطيط ووضع السياسات واتخاذ القرارات. وقد حرصت الهيئة على إرساء نظام المعلومات البيئية. ويمكن تلخيص أهم إنجازات إدارة المعلومات في الاتي:

- قواعد بيانات حول آلاتي:-
  - العاملين في مجال البيئة
  - نظام إدارة المعلومات البيئية
  - دليل المؤسسات البيئية وذات العلاقة في اليمن
  - دليل وثائق المكتبة
- تقرير وضع البيئة لعام ٩٥م
- إنشاء نظام المعلومات الجغرافية GIS

٢-١-١٢- التدريب والتأهيل

بذلت الهيئة جهوداً لرفع القدرات الفنية والإدارية للعاملين في مجال البيئة بالوزارة والهيئة والجهات ذات العلاقة بالبيئة وذلك من خلال فرص ا لتدريب المحلية والخارجية ومنها:

- منحتان في الدراسات العليا (دكتوراه) إلى كل من بريطانيا و أمريكا.
- خمس منح في الدراسات العليا (ماجستير) إلى هولندا.
- عدد من الدورات الطويلة في مجالات بيئية مختلفة في دول عربية و دول أخرى.
- عدد من الدورات القصيرة في مجالات بيئية مختلفة في دول عربية و دول أخرى.

٢-١-١٣- المشاريع

هناك عدة مشاريع وبرامج انبثقت عن خطة العمل الوطنية للبيئة بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهي على النحو الآتي:

- برنامج الإدارة البيئية المستدامة والذي يضم خمسة برامج فرعية هي:
  - تنسيق الدعم للإدارة البيئية (الهيئة العامة لحماية البيئة)
  - المعلومات والاستشارات حول استخدام موارد التربة (الجهة المستفيدة وزارة الزراعة والري)
  - التخطيط لمكافحة التصحر (الجهة المستفيدة وزارة الزراعة والري)
  - مشاركة المجتمع في التخطيط وإدارة موارد التربة (الجهة المستفيدة وزارة الزراعة والري)

- إنشاء إدارة للسياحة البيئية (الجهة المستفيدة الهيئة العامة للسياحة).

- مشروع المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- مشروع بناء القدرات والإدارة البيئية .
- مشروع الاستخدام الأمثل للتنوع الحيوي لجزيرة سقطرى.
- مشروع الأوزون.
- مشروع تغير المناخ.
- مشروع إدارة المحميات البرية والساحلية.

٢-١-١٤- التعاون والمشاركة في الفعاليات الخارجية

تتولى الوزارة ضمن مهامها تنمية التعاون الدولي في مجال حماية البيئية والتنسيق مـع المنظمـات العربية والإقليمية والدولية، كما تمثل الوزارة والهيئة اليمن في الحضور والمشاركات الخارجية مثل مجلـس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عـدن ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا.

ومن المنظمات الدولية التي تقوم الوزارة والهيئة بالتواصل معها:-

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي.
- الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- منظمة الصحة العالمية.
- مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة.
- مرفق البيئة العالمي .
- مركز أنشطة صحة البيئة التابع لمنظمة الصحة العالمية.
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا .
- كما تمثل اليمن في عضوية المنظمات العربية والدولية آلاتية:-
- مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا.
- الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.